

صناعة المفسّر في منهاج التّكوين العلمي
رؤية منهجية

The Formation of a Qur'anic Exegete within the Framework of Scholarly
Training: A Methodological Perspective

10.35781/1637-000-198-001

د. الخضر سالم بن حليس اليافعي*

*أستاذ التفسير وأصول الفقه المساعد

الملخص

والاستدلال، والتدريب على الممارسة التفسيرية وتقويم الأداء. وأبرز البحث مركزية التكوين اللغوي بفروعه المختلفة في فهم النص القرآني وتحليل دلالاته، وأهمية الآلة الأصولية في ضبط الاستنباط والترجيح بين الأقوال، ومنع تحميل النصوص ما لا تحتمله ألفاظها وسياقاتها. كما أكد أن التكوين الأخلاقي يمثل ركناً أساسياً في إعداد المفسّر، بما يشمل من إخلاص القصد، والأمانة العلمية، والتواضع، والتثبت، والتجرد من الهوى، والإنصاف في عرض الأقوال ومناقشتها.

وأوصى البحث بإعداد برامج تعليمية متدرجة تجمع بين علوم القرآن واللغة وأصول التفسير وأصول الفقه، وتربط الدراسة النظرية بالتطبيق العملي، مع إدماج التدريب المنهجي والأخلاقي والتقويم المستمر، وإجراء دراسات تطبيقية لاختبار فاعلية الرؤية المقترحة وتطوير مناهج إعداد المفسّرين.

الكلمات المفتاحية: صناعة المفسّر، التكوين العلمي، أصول التفسير، الملكة التفسيرية، التأهيل المنهجي، أخلاقيات التفسير.

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية منهجية متكاملة لصناعة مفسّر القرآن الكريم وتأهيله علمياً ومنهجياً ومهارياً وأخلاقياً، من خلال تحرير مفهوم صناعة المفسّر، وتحديد مقوماتها الأساسية، وبيان المراحل اللازمة لبناء الملكة التفسيرية، بما يحقق التكامل بين التأسيس النظري والممارسة التطبيقية. وينطلق البحث من إشكالية تتمثل في تفرّق مباحث شروط المفسّر وآدابه والعلوم اللازمة له في المصنفات التراثية والدراسات المعاصرة، والحاجة إلى جمعها في مسار تأهيلي منظم ومتدرج.

واعتمد البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي؛ وذلك باستقراء النصوص والآراء العلمية المتعلقة بشروط المفسّر وأهليته وعلومه وآدابه من كتب التراث والدراسات المعاصرة، ثم تحليلها وتصنيفها وبيان العلاقات بينها، وصولاً إلى تصور منهجي يجمع بين التكوين المعرفي وتنمية المهارات العلمية والتطبيقية.

وقد خلص البحث إلى أن صناعة المفسّر ليست مجرد تحصيل مجموعة من العلوم والمعارف المتفرقة، وإنما هي عملية تأهيل متدرجة ومتكاملة تقوم على التأسيس العلمي، وتنمية أدوات الفهم

The Formation of a Qur'anic Exegete within the Framework of Scholarly Training: A Methodological Perspective

Dr. Al-Khader Salem bin Halis Al-Yafi

Abstract

This study aims to develop an integrated methodological framework for the formation and qualification of Qur'anic exegetes through scientific, methodological, practical, and ethical training. It seeks to clarify the concept of exegete formation, identify its fundamental components, and outline the stages required to develop exegetical competence by integrating theoretical foundations with practical application. The study addresses the fragmentation of discussions concerning the qualifications, ethics, and essential disciplines of Qur'anic exegetes across classical scholarship and contemporary research, highlighting the need to organize these elements within a coherent and progressive training framework.

The study employs inductive and analytical approaches. It examines classical and contemporary scholarly discussions concerning the qualifications, competencies, methodological tools, and ethical responsibilities of Qur'anic exegetes. These materials are then analyzed and classified to establish an integrated framework connecting foundational knowledge, methodological skills, practical training, and continuous assessment.

The findings indicate that the formation of a Qur'anic exegete extends beyond the acquisition of isolated disciplines and requires a

comprehensive, progressive process of intellectual development, methodological training, practical application, and performance evaluation. The study emphasizes the central role of Arabic linguistic sciences in understanding and analyzing Qur'anic meanings, as well as the significance of Islamic legal theory (*Usul al-Fiqh*) in regulating interpretation, evaluating competing interpretations, and preventing unsupported readings of Qur'anic texts. It further establishes that ethical formation is an essential component of exegetical qualification, encompassing sincerity, academic integrity, intellectual humility, careful verification, objectivity, and fairness in evaluating scholarly opinions.

The study recommends developing structured educational programs that integrate Qur'anic sciences, Arabic linguistics, principles of Qur'anic interpretation, and Islamic legal theory. It also calls for linking theoretical instruction with practical exegetical training, incorporating methodological and ethical development, implementing continuous assessment, and conducting further applied studies to evaluate and improve the proposed framework.

Keywords: Qur'anic Exegete Formation, Scholarly Training, Principles of Qur'anic Exegesis, Exegetical Competence, Methodological Qualification, Ethics of Qur'anic Interpretation.

مقدمة البحث

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدىً للناس وبيّناتٍ من الهدى والفرقان، والصلاة والسلام على نبينا محمد، المبيّن عن ربّه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن تفسير القرآن الكريم من أجلّ العلوم الشرعية، لاتصاله بكلام الله تعالى وبيان معانيه وهداياته. وقد نشأ هذا العلم في كنف الوحي، ثم اتسعت مباحثه وتنوعت مناهجه ومصادره، وأسهم العلماء في بنائه عبر العصور، فظهرت في تراثه طرائق متعددة في فهم النص القرآني، والاستدلال له، والترجيح بين أقوال المفسرين. ومع اتساع هذا التراث، وتجدد أسئلة الواقع، تبرز الحاجة إلى تأهيل من يتصدّى للتفسير تأهيلاً يجمع بين المعرفة بأصوله وعلومه، والقدرة على الإفادة من مناهج العلماء، والوعي بحدود الاجتهاد فيه.

ولا يقتصر النظر في إعداد المفسر على تعداد العلوم التي يحتاج إليها أو الآداب التي ينبغي أن يتحلّى بها؛ فذلك، على أهميته، لا يستوفي وحده صورة التأهيل. إذ تقتضي صناعة المفسر تصوراً متكاملًا يبين المعارف المؤسسة، والمهارات اللازمة، ومراحل البناء العلمي، وسبل الممارسة والتقويم، مع بيان الصلة بين التأصيل النظري والتطبيق على النصوص. ومن هنا يأتي هذا البحث الذي حمل عنوان: « صناعة المفسر في منهاج التكوين العلمي - رؤية منهجية - »، ساعياً إلى دراسة مفهوم صناعة المفسر ومقوماتها، واقتراح رؤية منهجية تسهم في ضبط مسار التأهيل، مع المحافظة على مكانة التراث التفسيري وإدراك ما يستجد من حاجات علمية ومعرفية.

أهمية الموضوع

تتبع أهمية الموضوع من منزلة التفسير نفسه؛ إذ يتصل ببيان معاني القرآن الكريم وما يهدي إليه من عقائد وأحكام وقيم. ومن ثم فإن تأهيل المفسر ليس مسألة تعليمية جزئية، بل هو من المسائل المؤثرة في سلامة فهم النص القرآني، ودقة تنزيل دلالاته، والتمييز بين التفسير المنضبط والقول الذي لا يقوم على أصول معتبرة.

وتتأكد أهمية البحث في ضوء تعدد العلوم المتصلة بالتفسير، وما يتطلبه التعامل مع النص من ملكة في اللغة العربية، ومعرفة بعلوم القرآن، وإحاطة بأصول التفسير ومصادره، وقدرة على النظر في أقوال المفسرين وسبر مناهجهم. كما أن التوسع في تداول التفسير وطرح الأقوال في البيئات التعليمية والإعلامية والرقمية يزيد الحاجة إلى بيان الأهلية العلمية، ومراتب الاشتغال بالتفسير، والمسؤولية المترتبة على القول في معاني القرآن.

وتظهر أهمية البحث كذلك في أنه يتناول إعداد المفسر بوصفه عملية علمية متدرجة، لا قائمة مجردة من الشروط. فجمع عناصر التأهيل في تصور منهجي قد يعين المؤسسات العلمية والبرامج

الأكاديمية على مراجعة مناهجها، ويعين الباحثين وطلاب التفسير على إدراك ما يحتاج إليه المفسر من تأسيس معرفي وتدريب تطبيقي، وما يقتضيه ذلك من تدرج وتقويم.

أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في جملة أمور أبرزها:

1. مكانة التفسير في العلوم الشرعية، وما يترتب على ممارسة التفسير من مسؤولية علمية في بيان مراد الله تعالى بحسب الطاقة البشرية.
2. الحاجة إلى الانتقال من عرض شروط المفسر وعلومه متفرقة إلى بحث كيفية انتظامها في مسار تأهيلي متكامل، يراعي التدرج بين المعرفة النظرية والممارسة.
3. تعدد المباحث المتصلة بأهلية المفسر، بين علوم يحتاج إليها، وآداب يلتزم بها، وأصول تحكم فهمه، ومهارات تُمكنه من التعامل مع النصوص وأقوال العلماء؛ الأمر الذي يستدعي جمعها في تصور منهجي واضح.
4. الحاجة إلى إبراز الصلة بين الموروث التفسيري ومتطلبات التأهيل المعاصر، بما يحفظ أصول العلم، ويفتح المجال لتطوير طرائق تدريسه وتدريب الدارسين عليه.
5. ما يتيح الموضوع من الإسهام في توضيح مفهوم المفسر، وحدود اشتغاله، ومراحل انتقال طالب العلم من دراسة التفسير إلى ممارسته على وجه منضبط.

مشكلة البحث وأسئلته

تحدد مشكلة البحث في أن مباحث شروط المفسر وآدابه والعلوم التي يحتاج إليها حاضرة في كتب علوم القرآن وأصول التفسير، كما تتناول الدراسات المعاصرة مفهوم المفسر ومناهج التفسير وطرائق دراستها؛ غير أن الحاجة قائمة إلى دراسة تجمع هذه العناصر في رؤية منهجية لصناعة المفسر، وتبين كيفية تحويلها إلى مسار تأهيلي متدرج يربط بين التأسيس العلمي، وتنمية الملكة، والممارسة التطبيقية، والتقويم.

وعليه، تتمثل المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

ما الرؤية المنهجية المناسبة لصناعة مفسر القرآن، وما مقوماتها؟

وينتزع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة:

- ما المقصود بصناعة المفسر، وما حدود هذا المفهوم؟
- ما المعارف والعلوم والمهارات التي يقوم عليها تأهيل المفسر؟
- ما موقع الآداب والأخلاق العلمية من بناء المفسر؟

- كيف يمكن ترتيب عناصر التأهيل في مراحل متدرجة تجمع بين التأصيل والتطبيق؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. تحرير مفهوم صناعة المفسر وبيان صلته بمباحث شروط المفسر وآدابه وأصول التفسير.
2. جمع أبرز المقومات العلمية والمنهجية والمهارية والأخلاقية التي يحتاج إليها المفسر، وتصنيفها في إطار متكامل.
3. بيان أهمية التدرج في تأهيل المفسر، وتوضيح الصلة بين دراسة العلوم الممهدة والممارسة التفسيرية.
4. اقتراح رؤية منهجية لمراحل صناعة المفسر، تتضمن التأسيس المعرفي، وتنمية أدوات النظر، والتدريب على التطبيق، ومراجعة الأداء وتقويمه.
6. الإفادة من التراث العلمي في بناء تصور قابل للاسترشاد به في التعليم والتأهيل التخصصي.

الدراسات السابقة

تتقاطع مع موضوع البحث ثلاثة مسارات بارزة:

مؤلفات علوم القرآن التي أفردت مباحث لشروط المفسر وآدابه.

الدراسات التي عالجت مفهوم المفسر وأهليته.

الأعمال التي تناولت مناهج المفسرين وطرائق دراستها.

ومن أصول المسار الأول ما قرره السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» في النوع المتعلق بشروط المفسر وآدابه، وما عرضه الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» ضمن مباحث التفسير وما يحتاج إليه الناظر فيه. وتقيد هذه الأعمال في تأصيل العلوم والضوابط، لكنها لا تتخذ - في أصل بنائها - صناعة المفسر ومسار تأهيله المتدرج موضوعاً مستقلاً جامعاً.

وفي الدراسات المعاصرة، تناول بحث «مفهوم المفسر؛ نقد وتحليل» للباحث خليل اليماني تحرير مصطلح المفسر وحدوده، وناقش صور الاشتغال بالتفسير والتمييز بينها، غير أن موضوع البحث الحالي يتجه إلى بناء تصور تأهيلي لصناعة المفسر، يصل بين المفهوم والمقومات والمراحل والتطبيق والتقويم، لا إلى الاختصار على تحرير المفهوم أو تقويم طريقة دراسة مناهج المفسرين. إذ يعمل على ردم الفجوة وسد الفراغات التي يعاني منها مفسر اليوم.

وبناءً على ذلك، لا يدعي البحث انعدام الدراسات السابقة في موضوعه، وإنما يحدد مجال إضافته في جمع عناصر التأهيل في رؤية منهجية مترابطة، والنظر في كيفية انتقالها من مباحث نظرية متفرقة إلى مسار علمي وتطبيقي لصناعة المفسر.

حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة صناعة المفسر من جهة التأهيل العلمي والمنهجي والمهاري والأخلاقي، وبيان ما يتصل بذلك من مقومات ومراحل وضوابط.

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي في جمع النصوص والآراء المتعلقة بشروط المفسر وآدابه وعلومه، وما يتصل بمفهومه وأهليته من كتب التراث والدراسات المعاصرة. ويستعين بالمنهج التحليلي في دراسة هذه المادة وتصنيف عناصرها، وبيان العلاقات بين المعارف والأدوات والمهارات والآداب. وبذلك يسعى البحث إلى تقديم معالجة تجمع بين التأصيل والاستنتاج، وتنتقل من بيان ما يحتاج إليه المفسر إلى اقتراح كيفية انتظام تلك الحاجات في مسار تأهيلي منضبط.

خارطة البحث:

- المقدمة وقد سبقت مشتملة على، أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية التي سيعالجها البحث، وأهداف الموضوع والدراسات السابقة فيه ومنهج البحث.
- مدخل تمهيدي.
- المطلب الأول: المقصود بصناعة المفسر.
- المطلب الثاني: الصناعة اللغوية.
- المطلب الثالث: الصناعة الأصولية.
- المطلب الرابع: الصناعة الأخلاقية.
- الخاتمة والتوصيات.

مدخل تمهيدي

تفسير القرآن الكريم من أشرف العلوم الشرعية؛ لاتصاله ببيان كلام الله تعالى، والكشف عن دلالاته وهداياته. وقد نهض العلماء بهذه المهمة عبر العصور، فأسسوا أصولاً، ودونوا مناهج، وخلفوا تراثاً تفسيرياً واسعاً تتنوع فيه وجوه النظر وطرائق الاستدلال. غير أن وفرة هذا التراث، وتعدد العلوم المتصلة بفهم النص، وما يستجد من أسئلة معرفية، تبرز الحاجة إلى النظر في تأهيل المفسر: ما مقوماته؟ وكيف تنتظم علومه وأدواته وآدابه في مسار يبني أهليته، ويضبط ممارسته؟

ومن هنا يتناول هذا البحث موضوع «صناعة المفسر: رؤية منهجية لصناعة مفسر القرآن»، انطلاقاً من أن التأهل للتفسير لا يتحقق بمجرد تحصيل معلومات متفرقة، ولا بمجرد معرفة شروط المفسر على وجه نظري؛ بل هو بناء متدرج تتكامل فيه المعرفة بعلوم القرآن واللغة وأصول التفسير والآلة الأصولية، مع تنمية مهارات التحليل والاستدلال والترجيح، والالتزام بأخلاق البحث والتفسير. فالمفسر يجتهد في بيان مراد الله تعالى بحسب الطاقة البشرية، ومن ثم يحتاج إلى علم يؤسس فهمه، ومنهج يضبط نظره، وأمانة وتواضع يصونان قوله من التسرع والهوى.

وتتحدد عناية البحث ببيان مفهوم صناعة المفسر ومقوماتها العلمية والمنهجية والأخلاقية، والنظر في كيفية انتظام هذه المقومات ضمن رؤية تأهيلية تصل بين التأصيل النظري والممارسة التطبيقية. ولا يقصد البحث استقصاء علوم التفسير كلها، ولا وضع حكم على أهلية أفراد بعينهم؛ وإنما يسعى إلى تقديم إطار منهجي يوضح ما يحتاج إليه المفسر في تكوينه، وما يعين على إعداد القادر على ممارسة التفسير وفق أصوله وضوابطه. وبذلك يأمل البحث أن يساهم في نقل الحديث عن المفسر من تعداد ما ينبغي أن يعرفه فحسب، إلى بحث كيفية بناء ملكته، وتقويم ممارسته، وترشيد صلاته بالنص القرآني وتراث تفسيره.

المطلب الأول: ما المقصود بصناعة المفسر:**أولاً: صناعة المفسر البنية اللغوية.**

تتألف عبارة «صناعة المفسر» من لفظين: الصناعة والمفسر؛ ولذلك يحسن بيان دلالة كل منهما في اللغة قبل بيان دلالة العبارة مركبة.

الصناعة: مصدر صَنَعَ. وتدور مادة (ص ن ع) في كلام أهل اللغة حول العمل والفعل، وتأتي الصناعة بمعنى الحرفة التي يزاولها الصانع. قال ابن فارس في مادة «صنع»: «الصاد والنون والعين أصلٌ صحيح واحد، وهو عملُ الشيء صُنْعاً. وامرأة صَنَاعٌ ورجلٌ صَنَعٌ، إذا كانا حاذقَيْنِ فيما يصنعانه»⁽¹⁾، وتقيد هذه الدلالة أن الصناعة ليست مطلق عمل عارض؛ إذ تتصل بعملٍ له أصول وطرائق، يكتسب صاحبه مهارته بالممارسة والتدريب.

أما المفسر: فهو اسم فاعل من فسر، من مادة (ف س ر). قال ابن فارس: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدلُّ على بيان شيء وإيضاحه»⁽²⁾. وبذلك يدل المفسر لغةً على من يبين الشيء ويوضحه؛ ثم غلب استعماله فيمن يبين معاني القرآن الكريم.

ثانياً: صناعة المفسر في البنية التركيبية والاصطلاحية.

تتكون عبارة «صناعة المفسر» من مضاف هو «صناعة»، ومضاف إليه هو «المفسر». وإضافتها إلى المفسر تبين أن المقصود بالصناعة هنا إعداد الشخص الذي يزاول التفسير وتأهيله، لا صناعة التفسير بوصفه نصاً مكتوباً، ولا مجرد دراسة المصنفات التفسيرية ومنهاج أصحابها.

ولا يظهر من دلالتى اللفظين وحدهما أن عبارة «صناعة المفسر» مصطلح تراثي مستقر بحدٍ اصطلاحى مخصوص؛ لذا فالأولى في هذا البحث التعامل معها بوصفها مصطلحاً إجرائياً يحدده الباحث بحسب موضوع دراسته. ويُقصد بها هنا: مسارٌ علميٌّ ومنهجيٌّ متدرجٌ، يُعنى بتأهيل طالب التفسير ليكتسب المعارف والعلوم والمهارات والأدب اللازمة لفهم القرآن الكريم وبيان معانيه، وفق أصول التفسير وضوابطه، من خلال الجمع بين التأسيس النظري والممارسة التطبيقية والتقويم المستمر.

ويُراد بالمفسر في هذا التعريف من يمتلك قدرًا من الأهلية العلمية والمنهجية يمكنه من ممارسة بيان معاني القرآن، بحسب طاقته، ملتزمًا أصول العلم وضوابطه. أما الصناعة فتشير إلى كون هذا

(1) «معجم مقاييس اللغة»، لابن فارس، مادة «صنع» (313/3).

(2) «معجم مقاييس اللغة»، لابن فارس، مادة «فسر» (504/4).

التأهيل عملية مقصودة، منظمة ومتدرجة، تتجاوز مجرد تحصيل المعلومات إلى بناء القدرة على توظيفها في الممارسة التفسيرية.

وعلى هذا، فصناعة المفسر إعداد علمي يراعي أصول التفسير، وينمي أدوات الفهم والاستدلال، ويصل المعرفة بالتطبيق، ويُبقي الاجتهاد في التفسير محكوماً بأهلية صاحبه وضوابط العلم.

وقد حذر أستاذ التفسير في القرن الرابع عشر الهجري الإمام محمد الطاهر بن عاشور من الدخول إلى علم التفسير دون فهم مناسب لهذه الأدوات التي تمد المفسر بهم متين للنص القرآني فقال: «هذا وإن واجب النصح في الدين والتنبه إلى ما يغفل عنه المسلمون مما يحسبونه هينا وهو عند الله عظيم قضى علي أن أنه إلى خطر أمر تفسير الكتاب والقول فيه دون مستند من نقل صحيح عن أساطين المفسرين أو إبداء تفسير أو تأويل من قائله إذا كان القائل توفرت فيه شروط الضلالة في العلوم التي سبق ذكرها في المقدمة الثانية.

وقد دلت شواهد الحال على ضعف كفاية البعض لهذا العمل العلمي الجليل فيجب على العاقل أن يعرف قدره، وأن لا يتعدى طوره، وأن يرد الأشياء إلى أربابها، كي لا يختلط الخاثر بالزياد، ولا يكون في حال كسود، وإن سكوت العلماء على ذلك زيادة في الورطة، وإفحاش لأهل هذه الغلطة، فمن يركب متن عمياء، ويخبط خبط عشواء، فحق على أساطين العلم تقويم اعوجاجه، وتمييز حلوه من أجابه، تحذيرا للمطالع، وتزيلا في البرج والطاقع»⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الصنعة اللغوية:

الخطوة الأولى في تقديري لإتقان صنعة التفسير، وشق مسار ممتاز للوصول إلى تجويد العمل التفسيري والتمكن من إنتاجه، هي التمكن من الآلة اللغوية بفروعها من صرف ونحو وبلاغة، والعكوف الصامد لاستكشاف آلياتها، والتحكم في إدارة اللفظ العربي والوعاء الحامل للنص وفق تلك القوانين.

السيطرة على تلك القوانين، واحتراف استعمالها، وليس التعاطي الخداج الذي يغادره الدارس وكثير من فراغات العلم لا تزال خارج إمكانه، وتندُّ عنه قواعده كلما حاول الاجتلاب والتطبيق، وليس معه من التحصيل سوى بعض التأصيل دون ملكة التزليل.

إن المادة اللغوية تمكن الباحث في التفسير من فهم الصنعة التفسيرية وسبر أعمال المفسرين، واكتشاف مواضع الخطأ في التفسير، وغرلة أقوال المفسرين غريبة علمية تجعله يقف على خط سير صناعتهم ومحاكمة أقوالهم إلى تلك القواعد والقوانين، وتكوين معيارية دقيقة في الحكم على منتجات التفسير.

(1) «التحرير والتتوير»، لابن عاشور، (37/1).

إن كثيراً من المصطلحات الصرفية والنحوية والبلاغية المستخدمة ضمن أعمال المفسرين لا تفهم في كتب التفسير إلا بالإقبال على الدراسات اللغوية، إذ تمكن الباحث من نقد أعمال المفسرين، وطرق نحت اللفظ القرآني، والتتقيب عن معانيه، وسبر الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم.

فالصرف على سبيل المثال، ميزان العربية ومولد إنتاج معانيها، يكشف للمفسر كثيراً من الأوجه التفسيرية، ويعرفه علل الأقوال الخطأ في التفسير، ويضعه وجها لوجه أمام إعجاز اللفظ القرآني وأولويات انتقاء ألفاظه، ويرى برهان الدين الزركشي (ت: 794) أن علم الصرف من أهم أدوات المفسر في الكشف عن اللفظ القرآني، وهو عنده أهم من علم النحو «لأن التصريف نظر في ذات الكلمة والنحو نظر في عوارضها»⁽¹⁾.

واقترح أبو حيان (ت: 745) بخبرته الطويلة على المفسر أن يعكف على «كتاب» سيبويه (ت: 180) ففي محتوياته تحليل ممتلكات العرب من مستعملاتهم في الكلام وأدواتهم في فهم تراكيب الجملة العربية قال: «فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن الموعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه»⁽²⁾.

وإضافة لما اقترحه أبو حيان، فإن مارد العربية في القرن الثامن الهجري ابن هشام الأنصاري (ت: 761) ذكر أنه وضع كتابه «مغني اللبيب» لإفادة «متعاطي التفسير»⁽³⁾.

والكتابان: «الكتاب» و«المغني» يدرسهما الطالب في مراحل النحو الأخيرة، عند استتباب ملكته النحوية، واستيعابه لما سبق من عناوين النحو وفرشته الأساسية، وهو دليل على المواصفات العالية التي نحتاجها لصناعة مفسر القرآن.

فالإعراب بتعبير الزمخشري: «ميزان أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة المواضع وقسطاسها»⁽⁴⁾.

فكيف يفهم قراء التفسير وناقده مصطلحات المفسرين دون ترجمتها؟

كيف يميزون بين (واو) الحال، و(واو) المعية، و(واو) العطف، و(واو) الاستئناف، ما لم يدركوا استعمالات حروف المعاني في الجملة العربية؟

كيف يفرقون بين نون الوقاية والتوكيد والنسوة والعوض؟

(1) «البرهان في علوم القرآن» للزركشي، (1/197).

(2) «البحر المحيط»، لأبي حيان (1/11).

(3) «مغني اللبيب»، لابن هشام، (ص: 153).

(4) «أساس البلاغة»، للزمخشري، (1/16).

كيف يفقهون المجاز المرسل، والكناية والاستعارة، والنشر؟ وما توشي به روائع التراكيب من تقريب وتقليل وتكثير وتوكيد...؟

كمية كبيرة من المصطلحات اللغوية الدقيقة التي جودها المتأخرون تحتشد عند بوابات النص القرآني وتجتمع في ضواحي التفسير تحاول الكشف عن أسرار اللفظ القرآني، وتحصيل أكبر قدر من معانيه ومدخراته، تحتاج إلى خبرة وبصيرة وإدراك.

وما ضعفت كثير من تفاسير المعاصرين إلا لاعتمادها على النقل المجرد دون إعادة تطبيق للقواعد والقوانين نتيجة ضعف البنية التحتية التأسيسية للمفسر.

رصد صلاح الدين الصفدي (ت: 764) في «نصرة الثائر» مركزية القوة التي أهلت الزمخشري (ت: 538) للريادة في علم التفسير بأنه: «باقتراده على الإعراب والنظر في أسرار العربية وتعليل أحكامها أورد تلك الإشكالات، وأجاب عنها بتلك الأجوبة المُرْقِصَة، وبالنحو استطال ومهر وتبحر»⁽¹⁾.

فأنصح المختصين بالدراسات التفسيرية أن يعطوا مزيداً من الوقت لتطويع القاعدة اللغوية، وأخذ زمامها، وتطبيق مضامينها، والمهارة في استعمال أنظمتها، والتحكم بكامل نتائجها. وما عدا ذلك ليس إلا أعمالاً توسعية محيطة بصلب العمل التفسيري، ومكملات تسبح بالقرب من سواحلها.

ويمكنني هنا تقديم رؤية للتأسيس العالي والتمكين المنهجي للـ «أدوات الإدراكية والآلة الإجرائية» التي يحتاجها مفسر القرآن الكريم، إذا أراد الانتقال من الفهم السطحي إلى التفكيك المباشر للخطاب. وهي ثنائيات تعني بنضوج البنية اللغوية والدلالية والمفهومية المطلوبة للتعامل مع النص القرآني.

1- «جنى» المرادي (ت: 749) و«مغني» ابن هشام (ت: 761): يشرحان دلالات حروف المعاني في مواضعها من الجملة القرآنية، فجُلّ الخلاف التفسيري ينشأ من دلالة (الحرف) على المعنى (هل الباء للإلصاق أم للتعدي؟ هل (على) للاستعلاء أم للسببية؟). والمرادي وابن هشام يفتحان آفاق التوجيه النحوي والدلالي للحرف ويستدعيان كمية كبيرة من الشواهد القرآنية لإيضاح المقصود.

2- «صحاح» الجوهري (ت: 393) و«مفردات» الراغب (ت: 502): كلاهما يقدمان حضراً ممتازاً في جذور اللفظة القرآنية ودلالاتها في السياق المنظوم. الجوهري يعطي الأصل اللغوي والمادة المجردة، في حين ينتقل بها الراغب إلى (الاستعمال القرآني الخاص) والدلالة السياقية في الجملة القرآنية.

3- «إيضاح» القزويني (ت: 739) و«مطول» التفتازاني (ت: 792): كلاهما يقدمان شرحاً وافياً للمصطلح البلاغي وتطبيقاته في النص القرآني ويوضحان كيفية استعماله في خدمة النص القرآني.

(1) «نصرة الثائر»، للصفدي (ص: 282).

4- ثنائية الرضي الاسترأبادي (ت: 686) في «شرح كافية ابن الحاجب» و«شرح شافيته»: يقدمان تغطية شاملة وعميقة لبنية الجملة وتركيبها ودلالاتها؛ فالرضي لا يكتفي بإعطاء الحكم النحوي، بل ينبش عن «علة العلة» ويسبر غور المعنى. وهذا يُسعف طلاب التفسير في فهم سبب اختيار القرآن لتركيب دون آخر، وفي تفكيك الوجوه الإعرابية التي يبني عليها المفسرون تأويلاتهم، وبيان سر اختيار الصيغة الصرفية في النص القرآني. والكتابان مليئان بالاستشهاد والاستشهاد المضاد والتوجيهات القرآنية الدقيقة والتفريعات المظهرة لأسرار النظم القرآني.

5- «تعريفات» الجرجاني (ت: 816) و«كليات» الكفوي (ت: 1094): يقدمان شرحاً وافياً للمصطلح المتداول على الساحة المنطقية والأصولية وغيرها، فكليات الكفوي يُعد معجماً تفسيرياً مفاهيمياً فريداً؛ أما الجرجاني فيربط الطالب بلسان الأصوليين والمنطقيين ويرصد دقائق التعريفات.

هذه الثنائيات في تقديري منظومة متكاملة تبني لسان المفسر، وتضبط جنانه، وتُصفي ذوقه. وتقتل طلاب درس التفسير من مجرد التلقين والقراءة لأعمال المفسرين إلى التفكيك المنهجي الدقيق لأساليب الخطاب القرآني وبنيته المعجمية.

وهذه الثنائيات أفادتني كثيرا عند تدريس تفسير البيضاوي، فرأيتُ كيف استثمارها الشراح في حواشيهم كالشهاب الخفاجي، وهكذا في شروح الكشاف وأبي السعود والآلوسي وغيرها. وتأملت كيف صاغ الزمخشري تفسيره وقد اتكأ على مدد لغوي متين وجميع من سار على نسجه ونسيجه.

والمقصود أن هذه الثنائيات مشهود لها بالتطبيق العملي والممارسة الميدانية، وتنتقل النقاش فورا من السجال المفهومي النظري إلى (شهادة الصنعة والخبرة المباشرة) فمن تأمل في أعمال المفسرين علم يقينا أن هذه الكتب ليست رفاهية ثنائية، بل هي «الشفرة التشغيلية» التي بُنيت عليها صناعة التفاسير.

ثمة فرق جوهري بين من يطالع التفسير ليقف على المعنى الإجمالي، وبين من يمارس «صناعة التفسير وتفكيك المدونة التفسيرية» فالشرح لم يبنوا ترجيحاتهم ولم يخوضوا معاركهم الدلالية إلا بلغة هذه المتون الحاكمة. وحين نص أنمة هذا الشأن ك (الزركشي والسيوطي والخفاجي وابن عاشور) على شرطية هذه العلوم، فلأنهم يعلمون أن عدة المفسر الأولى عدة لغوية وآلة أصولية، والبقية إسناد بالتبع؛ فمن ملك الآلة فك الخطاب، ومن فقدها استنسخ الأقوال.

المطلب الثالث: الصنعة الأصولية:

تحدثت فيما سبق عن مقررات تحصيل المادة اللغوية من وجهة نظري، ولعلي هنا أرسم الطريق للعبور إلى تحصيل المادة الأصولية فأقول:

وتتجلى أهمية الآلة الأصولية في خدمة النص القرآني في كونها تضبط عملية الانتقال من ألفاظ النص وتراكيبه إلى معانيه وأحكامه، وتعين على فهم دلالاته في ضوء قواعد العربية ومناهج الاستدلال المعتمدة. فالنص القرآني، مع وضوح بيانه، تشتمل دلالاته على وجوه متعددة؛ منها ما يتصل بصيغ الأمر

والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والمنطوق والمفهوم، ودلالة الاقتضاء والإشارة والفحوى واللحن وغيرها. ولا يستقيم النظر في هذه الوجوه بمجرد معرفة المفردات أو الوقوف عند ظاهر العبارة، بل يحتاج إلى أدوات تكشف نوع الدلالة، ودرجة ظهورها، وما يرد عليها من تخصيص أو تقييد أو بيان، وما يتصل بها من قرائن لفظية وسياقية.

وتسهم مباحث الدلالة الأصولية، بناءً على ذلك، في تحرير المعنى القرآني من جهتين متلازمتين: جهة الكشف عن المعنى الذي يدل عليه اللفظ بحسب وضعه واستعماله وسياقه.

وجهة ضبط الاستنباط ومنع تجاوزه لما يحتمله النص.

فمعرفة صيغ العموم، مثلاً، تعين على تحديد مدى شمول الحكم، والتمييز بين العام الذي بقي على عمومته والعام الذي دخله التخصيص؛ كما أن دراسة المطلق والمقيد تساعد على فهم العلاقة بين النصوص التي ورد الحكم فيها مطلقاً والنصوص التي قيدته بوصف أو شرط. وتكشف مباحث المنطوق والمفهوم عن المعاني التي يدل عليها النص بعبارته، وما قد يدل عليه بطريق الالتزام أو الإشارة، وفق شروط كل دلالة وقرائنهما.

ولا تنحصر وظيفة الأصولي في استخراج معنى محتمل من النص، بل تشمل الموازنة بين الاحتمالات، وتمييز الراجح من المرجوح، والنظر في أثر السياق والقرائن، والجمع بين الأدلة ذات الصلة قبل الاستدلال بوجه واحد منها. ومن هنا كانت الآلة الأصولية وسيلة للحد من التفسير الاعتباطي أو الانتقائي؛ إذ تلزم الناظر بأن يبين مستند فهمه، وأن يراعي قواعد الدلالة، وألا يحمل النص ما لا يحتمله لفظه أو سياقه. وهي بهذا لا تنشئ للنص معنى من خارج دلالاته، وإنما تعين على استجلاء ما تدل عليه ألفاظه وتراكيبه، وتحرير وجوه فهمه، وضبط ما يُستنبط منه.

وتؤكد هذه الوظيفة في صناعة المفسر؛ لأن امتلاك المفسر لأدوات التفسير اللغوية والنقلية لا يغني عن معرفته بالقواعد الأصولية التي تنظم الاستدلال. فالمفسر يحتاج إلى توظيف هذه القواعد عند بيان دلالة الآية، وربطها بالنصوص الأخرى، والنظر في أسباب النزول والسياق، وتحليل أقوال المفسرين والترجيح بينها. وبذلك تسهم الآلة الأصولية في بناء ملكة تفسيرية واعية، تجمع بين فهم دلالة النص والالتزام بضوابط الاستنباط، وتتيح للمفسر أن يعلل اختياره ويكشف عن منهجه في التعامل مع المعنى القرآني.

ويمكنني أن أقدم هنا عدداً من الخطوات العملية التي تسهم في البناء الأصولي للمفسر:

الخطوة الأولى:

تمهيد الطريق الأصولي يبدأ بما سجله قلم الإمام الجويني (ت:478) فيما سماه «الورقات» مع أحد شروحاته المبسطة كشرح الجلال المحلي (ت:864) لفهم العناوين العامة، والمصطلحات الخاصة المتداولة على الساحة الأصولية.

الخطوة الثانية:

بعد استيعاب هذه المادة، يتقدم الطالب باتجاه الإيجاز الأصولي الذي قدمه تاج الدين السبكي (ت:771) في القرن الثامن المسمى «جمع الجوامع» فيقضي معه وقته ويصبر على تفكيك جُملته المركزة، إذ يعد هذا الكتاب أهم العبارات السميكة والجامعة على الطاولة الأصولية، فمدونات الدرس الأصولي كانت قد آلت منذ الشافعي (ت:204) إلى كتابين عظيمين:

الأول: منهاج الأصول للبيضاوي (ت:685) الذي لخص فيه «محصول» الرازي (ت:606).

الثاني: مختصر ابن الحاجب (ت:646) الذي لخص فيه «أحكام الآمدي» (ت:631).

فاستوعبهما التاج السبكي وأتى عليهما بشرحين كبيرين:

الأول: «الإبهاج شرح المنهاج».

الثاني: «رفع الحاجب على مختصر ابن الحاجب».

فاستمد منهما ومن زهاء 100 كتاب هذا العمل المركز السميكة.

ثم توالى عليه الشروحات متجاوزة 40 شرحاً، من ألفتها وأبسطها:

«البدر الطالع» لجلال الدين المحلي (ت:864)، ومن أوسعها: «تشنيف المسامع» للزركشي الذي

اختصره ولي الدين العراقي (ت:826) في «الغيث الهامع»، وكان المؤلف نفسه قد ناقش كثيراً من قضايا الكتاب وأجاب عن نقودات المعاصرين عليه في تعليقه المسمى «منع الموانع».

وقدم الدكتور عبد الكريم الدبان أحد علماء تكريت شرحاً لطيفاً عليه أسماه «الشرح

الجديد» وهو أيسر شروحات المعاصرين على الكتاب، والشرح الصوتي الذي قدمه الدكتور حسن بخاري على منصة المواد المرئية (يوتيوب).

هذه السبيكة الأصولية مادة ضرورية مركزة لطلاب العلم والباحثين لفهم المصطلح الأصولي

وأجراءاته المنهجية، لذا لا بد أن يأخذ الطالب وقته في تحصيلها واستيعابها وهزيمة صلابتها، إذ هي

مغنية عن كثير من العناوين، وسيخرج منها بإمكان أصولي رائد مكين.

الخطوة الثالثة:

التأمل في كتاب من كتب أصول المذهب الذي ينتمي فقها إليه ليفهم مسلكية الفتوى وطرق التخرج في المذهب وكيف يكون المذهب تصوره وتعاطيه الأصولي في حل القضايا.

الخطوة الرابعة:

المطالعة المستمرة فيما قدمه أبو إسحاق الشاطبي (ت:790) في «الموافقات»، وابن عاشور (ت:1393) في نقوداته المتماسكة على «شرح تنقيح» القرافي (ت:684) وتطبيقاته الأصولية الجريئة في «التحرير والتنوير»، مع تطبيقات ابن العربي (ت:543) في «أحكام القرآن»، وتدرّيات الإسوي (ت:772) في «التمهيد» وبعض الأطروحات والدارسات الأصولية المعاصرة لتوسعة الفكر الأصولي وتطبيقاته وربط شتات مادته، واستثمار قدراته، كل ذلك مؤذن بفتح أصولي عظيم.

المطلب الرابع: الصنعة الأخلاقية.

لا تكتمل صناعة المفسر بتحصيل العلوم والأدوات المنهجية فحسب؛ لأن التفسير نظراً في كلام الله تعالى، واجتهاداً في فهم دلالاته وبيانها بحسب الطاقة البشرية. وهذا يقتضي أن يكون للمفسر تكوين أخلاقي يصاحب تكوينه العلمي، ويظهر أثره في قصده، وسلوكه، وطريقة تعامله مع النصوص والأقوال. ولا تعني هذه الصلة أن صلاح المفسر وحده يكفي لصحة تفسيره، أو أن العلم يُستغنى فيه عن قواعده؛ بل المقصود أن الأمانة والتجرد والتواضع تحرس الممارسة العلمية من الهوى والتعجل، وأن المعرفة المنهجية تضبطها بالأدلة والأصول.

ويُراد بالصنعة الأخلاقية للمفسر في هذا المطلب: مجموعة القيم والآداب التي ينبغي أن تتحقق في المفسر، وتوجّه قصده وسلوكه العلمي والروحي، وتضبط علاقته بالنص القرآني وبمصادر التفسير وبأهل العلم والمتلقين. وهي بهذا جزء من تأهيل المفسر، لا أمر زائد على العلم؛ لأن الخلل الخلقي قد يؤثر في اختيار الأقوال، أو في عرض الأدلة، أو في نسبة الآراء إلى أصحابها، كما قد يضعف أثر العلم إذا انفصل عما يقتضيه من مسؤولية وأمانة.

وقد أفرد علماء علوم القرآن مباحث لشروط المفسر وآدابه؛ ومن ذلك ما عقده السيوطي في «الإتقان» في النوع الثامن والسبعين، وما أورده من كلام أهل العلم من الآداب العلمية في تحرّي مطابقة التفسير للمعنى، وتجنب النقص المخل أو الزيادة التي لا يقتضيها المقام، ومراعاة نظم الكلام وغرضه، فنقل عن الإمام أبو طالب الطبري في أوائل تفسيره: «اعلم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولاً ولزوم سنة الدين فإن كان مغموصاً عليه في دينه لا يؤتمن على الدنيا فكيف على الدين ثم لا يؤتمن من الدين على الإخبار عن عالم فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى»⁽¹⁾.

(1) «الإتقان»، للسيوطي (200/4).

ويُستفاد من ذلك أن أدب المفسر لا ينحصر في خصاله الشخصية، بل يشمل انضباطه في صميم العمل التفسيري.

أبرز ما ينبغي أن يراعيه المفسر:

أولاً: إخلاص القصد واستحضار المسؤولية.

ينبغي للمفسر أن يقصد بتفسيره بيان معاني القرآن وخدمة العلم، لا طلب الشهرة أو الانتصار لرأي أو جماعة. واستحضار المسؤولية هنا يقتضي أن يتعامل مع التفسير بوصفه قولاً في معاني كلام الله تعالى، فيتحرز من التساهل، ويستشعر تبعه ما يقرره للناس. والإخلاص لا يُغني عن استكمال أدوات العلم، لكنه يوجه استعمالها ويبقي من توظيفها لخدمة غرض سابق على النظر في الدليل.

ثانياً: التواضع العلمي والتحرز من دعوى الإحاطة.

ينبغي للمفسر أن يميز بين ما دل عليه النص بوضوح، وما كان محل اجتهاد أو احتمال، وألا يساوي بين درجات الدلالة. كما ينبغي أن ينسب فهمه إلى اجتهاده البشري، فيقول عند الحاجة: «يظهر»، أو «الأقرب»، أو «يحتمل»، بدل الجزم فيما لا يسوغ فيه الجزم. فالمفسر يطلب معرفة المراد ويجتهد في بيانه، لكنه لا يدعي الإحاطة بمراد الله تعالى في كل موضع؛ إذ قد تتفاوت وجوه الفهم، ويخفى بعض العلم على بعض الناظرين.

ثالثاً: الأمانة في النقل والعزو.

من مقتضيات الصنعة الأخلاقية أن ينقل المفسر الآيات والأحاديث وأقوال السلف والمفسرين بأمانة، وأن يعزوها إلى مصادرها ما أمكن، ويتثبت من صحة المنقول قبل الاستدلال به. كما يقتضي ذلك ألا يبتز كلام العالم بما يغير معناه، وألا ينسب قولاً إلى مذهب أو مفسر من غير تحقق، وألا يعرض القول الاجتهادي على أنه إجماع. وهذه الأمانة شرط في سلامة البحث التفسيري؛ لأن الخطأ في النقل قد يؤدي إلى بناء نتيجة على قول لم يقله صاحبه أو لم يرد بهذا المعنى.

4. التجرد من الهوى والتحيز المسبق.

على المفسر أن يحذر من أن يجعل التفسير تابعاً لنتيجة قررها سلفاً، ثم ينتقي من الأدلة ما يؤيدها ويغفل ما يعارضها. ويشمل ذلك التعصب المذهبي أو الفكري، والتحيز لقول عالم أو مدرسة، وإسقاط التصورات المعاصرة على النص من غير برهان. والتجرد لا يعني خلو الباحث من كل خلفية معرفية، ولكنه يقتضي الوعي بأثرها، وإخضاع الرأي لقواعد الدلالة والسياق ومجموع الأدلة، لا إخضاع النص للرأي.

5. التثبت والتوقف عند غياب الدليل.

من أخلاق المفسر أن يتأنى قبل الترجيح، وأن يفرّق بين ما ثبت بدليل وما اشتهر على الألسنة، وأن يتوقف حين لا يتبين له وجه معتبر. فالتوقف في موضعه ليس عجزاً عن البحث، بل قد يكون أدق من الجزم بقول لا يسنده دليل كافٍ.

6. الإنصاف في عرض الأقوال والترجيح بينها.

إذا عرض المفسر أقوال العلماء، فعليه أن يحرر محل الخلاف، وينقل الأقوال على وجهها، ويذكر أدلة كل قول بقدر الحاجة، ثم يبين سبب اختياره من غير انتقاص لأصحاب الأقوال المخالفة. ومن الإنصاف ألا يُسقط قولاً معتبراً لمجرد مخالفته لاجتهاده، وألا يوهم القارئ بأن المسألة متفق عليها إذا كان فيها خلاف. ويكون الترجيح بالنظر إلى الدليل، والسياق، وقواعد العربية وأصول التفسير، لا بمجرد الميل أو شيوع القول.

7. التزام أدب الخلاف واحترام أهل العلم.

تقتضي أخلاق المفسر أن يناقش الأقوال بأدب، فينقد الفكرة أو الاستدلال من غير تجريح لصاحبها، وأن يراعي اختلاف الاجتهاد وتفاوت المدارك. ويشمل ذلك الاعتراف بفضل السابقين، وفهم اصطلاحاتهم وسياقاتهم قبل الاعتراض عليها، وعدم تحميل عباراتهم معاني لم يقصدها. فالمفسر وارث لتقليد علمي ممتد، ومسؤوليته أن يضيف إليه بتحقيق وإنصاف.

8. العمل بالعلم وموافقة السلوك لما يدعو إليه.

للمفسر صلة خاصة بالهدي الذي يبيّنه؛ إذ يقتضي مقامه أن يسعى إلى امتثال ما يعلم من القرآن، وأن يتجنب أن يناقض سلوكه ما يقرره للناس. ولا يعني ذلك اشتراط العصمة أو الكمال فيه، وإنما يعني أن يكون مجاهداً لنفسه، مدركاً أن العلم مسؤولية، وأن القدوة الحسنة تعزز الثقة ببيانه. كما أن هذا الجانب الروحي لا يحل محل البرهان العلمي، بل يصاحبه ويهذب صاحبه.

9. الرفق بالمتلقين ومراعاة أثر الخطاب.

ينبغي للمفسر أن يراعي مستوى المخاطبين وحاجاتهم، وأن يختار العبارة الواضحة، ويتجنب التهويل أو القطع في المسائل الاجتهادية، وألا يوظف الآيات لإثارة الخصومات أو تكفير المخالفين بغير حق. كما يتجرى أثر ما ينشره من تفسير، ولا سيما في الوسائط الحديثة التي قد تُقتطع فيها الأقوال من سياقها أو تُداول من غير بيان قيودها.

وخلاصة ذلك أن الصنعة الأخلاقية للمفسر تقوم على تلازم العبودية والأمانة والتواضع والإنصاف والانضباط العلمي.

فالمفسر يحتاج إلى قلب يستحضر عظمة النص ومسؤولية القول فيه، وإلى عقل يلتزم أدوات الفهم والاستدلال، وإلى سلوك علمي يصون النقل والحوار والترجيح من الهوى والتعجل. وبهذا تكون الأخلاق ركناً مكملاً لصناعته، يحفظ مقصده ويهذب ممارسته، من غير أن تجعل بديلاً عن العلم أو عن قواعد التفسير.

وفي بداية «سورة العلق» وقررت سيلة ﴿اقرأ﴾ [العلق: 19] وفي نهايتها نتيجة ﴿واسجد واقترّب﴾ [العلق: 19] إذ العلم طريق تمهيدي للعمل.

واستحضار العلم بأنه انتصاب بين يدي جبار السموات⁽¹⁾ بتعبير الزمخشري (ت: 538) فما أقيمت المعارف وانتصب العلم إلا لتصحيح مسالك العبودية وتحصيل آثارها.

(1) «الكشاف»، للزمخشري (243/1).

الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوع صناعة المفسر بوصفها مساراً علمياً ومنهجياً متكاملًا، يتجاوز جمع العلوم المتفرقة إلى بناء الأهلية اللازمة لممارسة التفسير. ويبيّن أن هذا البناء يقوم على تضافر المعارف الشرعية واللغوية والأصولية، والمهارات التطبيقية، والآداب الأخلاقية؛ بما يعين المفسر على فهم دلالات القرآن الكريم وبيانها، وفق أصول التفسير وضوابطه، وبقدر ما تبلغه الطاقة البشرية. وفي ضوء ما عُرِض، خلص البحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: النتائج

- 1- صناعة المفسر عملية تأهيل متدرجة ومتكاملة، تشمل التأسيس المعرفي، وتنمية أدوات الفهم والاستدلال، والتدريب على التطبيق، وتقويم الأداء؛ وفهم الوعاء الحامل للنص ولا يتحقق بمجرد تحصيل معلومات متفرقة في علوم القرآن والتفسير.
- 2- الآلة الأصولية من الأدوات المهمة في تحرير الدلالة القرآنية وضبط الاستنباط؛ إذ تعين على فهم وجوه الدلالة، والنظر في القرائن، والموازنة بين الاحتمالات، وتحد من تحميل النص ما لا يحتمله لفظه أو سياقه.
- 3- الصناعة الأخلاقية مكوّن أساس في تأهيل المفسر. وتتجلى في إخلاص القصد، والأمانة في النقل، والتواضع العلمي، والتثبت والتوقف عند غياب الدليل، والإنصاف في عرض الأقوال والترجيح بينها؛ وهي متممة للأهلية العلمية وموجهة لحسن استعمالها.

ثانياً: التوصيات

- 1- نوصي مؤسسات التعليم العالي على إعداد مسارات تعليمية متدرجة لصناعة المفسر، تجمع بين علوم التفسير وأصوله واللغة والآلة الأصولية، وتربط الدراسة النظرية بالتطبيق على النصوص وأقوال المفسرين.
- 2- نوصي مراكز التدريب والاستشارات في العلوم الإسلامية بتضمين برامج التأهيل تدريباً منهجياً وأخلاقياً، يعتني بمهارات التوثيق والتحرير والترجيح، وأدب الخلاف، والتثبت من المنقول، والتمييز بين القطعي والاجتهادي، مع تقويم هذه المهارات في الممارسة العلمية.
- 3- نوصي المؤسسات البحثية وطلاب الدراسات العليا بإجراء دراسات تطبيقية وتقويمية لاحقة تختبر مكونات الرؤية المقترحة على برامج التفسير وعلوم القرآن، وتستفيد من نتائجها في تطوير المناهج والأدوات المناسبة لتأهيل المفسرين.

وفي الختام، فهذا جهد بشري قصد إلى الإسهام في بيان معالم منهجية لصناعة المفسر، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله تعالى، وما كان فيه من نقص أو خطأ فمن الباحث، والله تعالى المسؤول أن ينفع به، وأن يرزق أهل القرآن العلم النافع والعمل الصالح.

المصادر:

1. ابن هشام الأنصاري «مغني اللبيب»، تحقيق، د. قباوة، طبع دار اللباب، الطبعة الأولى: 1437هـ.
2. أبو حيان الأندلسي «البحر المحيط»، تحقيق. د. التركي. طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2015م.
3. أحمد بن فارس، «معجم مقاييس اللغة»، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ.
4. بدر الدين الزركشي، «البرهان في علوم القرآن»، تحقيق: د. يوسف المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ.
5. جلال الدين السيوطي، «الاتقان في علوم القرآن»، مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية، 1426هـ.
6. صلاح الدين الصفدي «نصرة الثائر»، تحقيق: محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية بدمشق.
7. محمد الطاهر ابن عاشور، «التحرير والتنوير»، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة الأولى: 1984م.
8. محمود بن عمر الزمخشري، «أساس البلاغة»، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ.
9. محمود بن عمر الزمخشري، «الكشاف عن حقائق التنزيل»، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: 1418هـ.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي